

TIME RECEIVED November 24, 2016 3:34:49 PM GMT+01	REMOTE CSID 0041227580000	DURATION 134	PAGES 6	STATUS Received
--	------------------------------	-----------------	------------	--------------------

24/11/2016 15:34 0041227580000

SAUDI MISSION:GENEVA

PAGE 01/06



Mission Permanent du Royaume
d'Arabie Saoudite auprès des Nations Unies
Genève



الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة
جنيف

Ref:413/6/8/846

Geneva, 18 October 2016

The Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations Office and other International Organizations at Geneva presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, and with reference to your note verbal ref: WRGS/RB/Res32/20 dated 11 October 2016, requesting relevant information from member states with regards to resolution A/HRC/32/20 entitled " Realizing the equal enjoyment of the right to education by every girl ", the Permanent Mission of Kingdom of Saudi Arabia has the honor to attach a copy of the government of Saudi Arabia's response.

The Permanent Mission of Kingdom of Saudi Arabia avails itself of this opportunity to renew to the office of the United nations High Commissioner for Human rights the assurances of its highest consideration.



Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR)
Palais Wilson
52 rue des Pâquis
CH-1201 Geneva, Switzerland.



تحقيق المساواة في تتمتع كل فتاة بالحق في التعليم

تكفل أنظمة المملكة العربية السعودية لجميع المواطنين الحق في التعليم مجاناً دونما أي تمييز، حيث نصت المادة (٣٠) من النظام الأساسي للحكم على أن "توفر الدولة التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية". وأكدت المادة (٢٢٣) من السياسة العامة للتعليم بالمملكة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٧٩ وتاريخ ١٦-٢-١٤٨٩هـ الموافق (٢٦-١١-١٩٦٩م) على مجانية التعليم بكل أنواعه ومراحله. كما أكدت المادة (١٥) من سياسة التعليم على ربط التربية والتعليم في جميع المراحل بخطة التنمية العامة للدولة والتي تهدف لتحقيق شراكة قوية بين الرجل والمرأة، وإيماناً من المملكة بأهمية دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان: فقد بلغ ما حُصص ميزانية التعليم في العام ٢٠١٦م ما نسبته (٦٢٢٪) من الميزانية العامة للدولة، بعد أن كانت ميزانية تعليم البنات عام ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م) مليوني ريال فقط، أي ما يعادل (٥٣٣) ألف دولار أمريكي. وفي إطار وزارة التعليم، فقد بلغت الاعتمادات المخصصة لتعليم البنين في خطة التنمية التاسعة ٣٤,٤٠٪ من ميزانية التعليم، بينما بلغت الاعتمادات المالية المخصصة لتعليم البنات في نفس الخطة ٥٥٩,٦٦٪ من ميزانية التعليم. وقد اتّخذت العديد من الجهد لتوفير التعليم ومكافحة الأمية على أساس المساواة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بالتعليم العام يلاحظ أن معدلات الالتحاق الصافي للإناث قد ارتفعت منذ العام ٢٠٠٨ وحتى العام ٢٠١٤ بنسبة ٢٠١٪ مقارنة بالمعدلات الخاصة بالتحاق الذكور خلال ذات الفترة، حيث بلغ المعدل الصافي للتحاق الإناث بالتعليم الابتدائي خلال العام ٢٠١٥م (٩٨,٦٧٪) في حين كان خلال العام ٢٠٠٨م (٨٤,٢٨٪) بزيادة قدرها (١٤,٣٨٪). بينما بلغ المعدل الصافي للتحاق الذكور بالتعليم الابتدائي خلال العام ٢٠١٥م (٩٧,١٧٪) في حين كان خلال العام ٢٠٠٨م (٨٥,٤٦٪) بزيادة قدرها (١١,٧١٪). كما بلغ المعدل الصافي للتحاق الإناث بالتعليم المتوسط خلال العام ٢٠١٥م (٩١,٣٧٪) في حين كان خلال العام

Mission Permanent du Royaume
d'Arabie Saoudite auprès des Nations Unies
Genève



الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة
جنيف

م٢٠٠٨ م (٦٧,٥٩٪) بزيادة قدرها (٢٣,٧٨٪)، بينما بلغ المعدل الصافي للتحاق الذكور بالتعليم المتوسط خلال العام ٢٠١٥ م (٨٥,٣٨٪) في حين كان خلال العام ٢٠٠٨ (٦٢,٢٨٪) بزيادة قدرها (٢٣,١٪). ويبلغ المعدل الصافي للتحاق الإناث بالتعليم الثانوي خلال العام ٢٠١٥ م (٦٨٧,٨٩٪) في حين كان خلال العام ٢٠٠٨ م (٥١,٥٣٪) بزيادة قدرها (٣٦,٣٦٪)، بينما بلغ المعدل الصافي للتحاق الذكور بالتعليم الثانوي خلال العام ٢٠١٥ م (٤٣,٤٥٪) بزيادة قدرها (٣٠,٢٣٪). وارتفعت نسبة مدارس الإناث حتى عام ٢٠١٣ م مقارنة بنسبة مدارس الذكور لـ (٥٣,٥٪) من إجمالي عدد المدارس في المملكة مقابل (٤٦,٥٪) لمدارس الذكور، وقد بلغت نسبة طالبات في التعليم العام (٢٣,٥٪) مقابل (٤٩,٧٦٪) للبنين في عام ٢٠١٥ م. (ملحق رقم ٣) كما اهتمت وزارة التعليم بانتشار التعليم لمرحلة رياض الأطفال حيث بلغ عدد الروضات (٣٧٤٠) عام ٢٠١٥ م بينما بلغ عدد طلاب الحضانة (٢٤١٤١) وطلاب الروضة (١٠٧٨٠٤) وطلاب التمهيدي (١٥٧٨٤٢).

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي، وصل عدد الملتحقات من الإناث في مؤسسات التعليم العالي في عام ٢٠١٥ م (٧٤٩,٣٧٥) مقابل عدد الملتحقين من الذكور (٧٧٨,٣٩٤)، ، بعد أن كان عدد الملتحقات في عام ١٩٦١ م (٤ طالبات فقط). كما بلغ عدد الدراسات من الإناث في مرحلة الدبلوم المتوسط في عام ٢٠١٥ م (٣٣٥٣٦) مقابل عدد الدارسين من الذكور(١٢١٩٥٨). ووصل عدد الدراسات في مرحلة الدراسات العليا في عام ٢٠١٥ م (٣٤٦٧٤)، وبلغ عدد الدارسين في مرحلة الدراسات العليا (٣٦٥٠١). كما استمر التوسيع في افتتاح الأقسام العلمية في الجامعات للإناث، وبلغ عدد المجالات الدراسية المتاحة لهن (٢١) مجالاً. من بينها تخصصات جديدة كالهندسة والعمارة والإعلام والقانون والزراعة. وواصلت مؤسسات التعليم تنفيذ الخطط الوطنية الرامية لتهيئة الكوادر البشرية النسائية للعمل في الجامعات كأعضاء هيئة تدريس من خلال البرامج الأكاديمية داخل المملكة وخارجها، معالجة النقص الكبير في الكادر النسائي سواءً من أعضاء هيئة التدريس أو من الكادر البشري المساند، حيث بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس من النساء في مؤسسات التعليم العالي في عام ٢٠١٥ م



(٣٠,٨٩٣) بنسبة (٤٩٪). بعد أن كان عدد أعضاء هيئة التدريس من النساء في مؤسسات التعليم العالي في عام ٢٠٠٨ م (١٠,٩٨٨) بنسبة (٣٣٪).

وفيما يتعلق بالتدريب المهني، فقد تضاعف عدد الكليات التقنية للإناث في مختلف مناطق المملكة خلال عشر سنوات، حيث أنشئت أول كلية في عام ٢٠٠٧ م، وبلغت في العام ٢٠١٥ م (١٨) كلية، تعنى بتوفير تدريب نوعي للمرأة لرفع كفاءتها وتأهيلها للانخراط في سوق العمل. وقد بلغت نسبة الخريجات في الكليات التقنية للبنات (١٣٥٩٦) خريجة، وهو ما يشكل نسبة عالية من الخريجات خلال مدة لا تتجاوز (٧) سنوات. وقد استحدث مركز خاص بالتوجيه المهني والتنسيق الوظيفي ليقوم بالإشراف والتوجيه ووضع السياسات اللازمة بهدف توجيه الفرد للمهنة الملائمة والمهارات اللازمة والتدريب المناسب بما يتواافق مع سوق العمل.

ومن المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أن النظام التعليمي في المملكة يقوم بشكل أساسي على المساواة بين الرجل والمرأة في كل جوانبه، سواء ما يتعلق بالآيات القبول والالتحاق بالمراحل الدراسية، أو ما يتعلق بالمناهج الدراسية، والاختبارات، أو ما يتعلق بمؤهلات المعلمين والمحاضرين، أو في نوعية المرافق والمعدات الدراسية، بل قد حظيت المرأة باهتمام أكثر في هذا الجانب من قبيل التمييز الإيجابي، خصوصاً مع استمرار إنشاء عدد من المدن الجامعية الخاصة بالفتيات، مثل جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، والمدن الجامعية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة الملك سعود.

وفيما يتعلق بالمنح والإعانات، فإن البرامج القائمة تعتمد على توفير الفرص الدراسية والتدريبية للجنسين بشكل متساوٍ، ووفق ذات المتطلبات النظامية المتعلقة بإجراءات القبول فيها، وقد ارتفعت نسبة المنح الدراسية الموجهة للإناث بشكل ملحوظ سواء فيما يتعلق ببرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، أو فيما يتعلق بالمنح الداخلية في الجامعات السعودية، وقد بلغ عدد الطالبات الدارسات في الخارج خلال عام ٢٠١٥ م (٣٤٦٧٤) طالبة، بنسبة ارتفاع بلغت (٢٧٪) مقارنة بأعدادهن في عام ٢٠٠٨ م التي بلغت

Mission Permanent du Royaume
d'Arabie Saoudite auprès des Nations Unies
Genève



الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة
جنيف

خلال ذلك العام (٨١٢٨) طالبة. كما بلغ عدد الخريجات في دول الابتعاث خلال عام ٢٠١٥م (٣٧٢٠) طالبة، بنسبة ارتفاع بلغت (%)٢٨ مقارنة بأعدادهن في عام ٢٠٠٨م التي بلغت خلال ذلك العام (٢٠١) طالبة.

وفيما يتعلق ببرامج موافقة التعليم، فقد أولت المملكة عناية خاصة بهذا المجال، بما يتوافق مع تطلعاتها المحددة في خطط التنمية المتواترة فيما يخص خفض نسبة الأمية بين النساء من خلال تدابير تشريعية وغير تشريعية وتفعيل تلك التدابير، ومن أبرزها تطبيق قرار إلزامية التعليم، وإنشاء إدارة حكومية لتعليم الكبار تعنى بإعداد خطط وبرامج تعليم الكبار، والتوسيع في نشر مدارس التعليم العام في القرى والهجر النائية، وافتتاح مراكز لمحو الأمية في إصلاحات النساء ودور رعاية الفتيات ودور رعاية المسنات والجمعيات الخيرية وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم.

وقد بلغت نسبة الأمية (%)٥٣١ وذلك بـ نهاية العام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م) خلافاً مما كانت عليه قبل ما يقارب (٢٥) سنة عندما كانت تبلغ (%٦٠)، حيث تمكنت المملكة من تقليل نسبة الأمية بين النساء إلى (%٨٠,٢٧) تقريراً. وبعد أن كان عدد مدارس محو أمية المرأة لا تتجاوز (٥) مدارس في عام ١٣٩٢هـ الموافق ١٩٧٢م، اشتملت على (٤٧) فصلاً والتحقت بها (١٤٠٠) طالبة، وصل عددها في عام ٢٠١٢م (١٤٣٨) مركزاً مشتملة على (٣٠٤) فصلاً وقد استفادت من تلك المراكز على مدى ثلاثة وأربعين عاماً أكثر من (١,٢٨٠,٠٠٠) طالبة.

وقد أطلقت وزارة التعليم عدد من البرامج المركزة التي تستهدف إلى الوصول للمسنات في أماكنهن، مثل برنامج مجتمع بلا أمية، وبرنامج مدينة بلا أمية، ومشروع (قوافل النور) الذي يستخدم التقنية في التدريس عبر سيارات متنقلة مجهزة كفصول بحواسيب تتنقل في القرى لمحو الأمية المرأة الريفية وتوعيتها، وبرنامج العي المتعلم، ومشروع الحملات الصيفية للتوعية ومحو الأمية، الذي يقدم مكافآت مالية للمستفيدين تشجيعاً لهم، والخدمات المساعدة، كالمستلزمات الدراسية، والنقل وغيرها.

Mission Permanent du Royaume
d'Arabie Saoudite auprès des Nations Unies
Genève



الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة
جنيف

وفيما يتعلق بتسرب الطالبات، فقد توصلت دراسة ميدانية عن ظاهرة تسرب الطالبات من التعليم الأساسي في منطقة الرياض أجرتها وزارة التعليم، إلى أن نسبة المتسربات في المرحلة الثانوية ١٦٪، وبلغت نسبتهن في المرحلة المتوسطة ٤٠٪، أما في المرحلة الابتدائية فقد بلغت نسبتهن ٢٦٪. وقد اتخذت العديد من التدابير الرامية إلى الحد من تسرب الفتيات من التعليم بما فيها تدابير الوعي، وعقد الدورات التدريبية لمديرات المدارس، والمرشدات، والمعلمات لاكسباهن مهارات التعامل الأمثل مع الفتيات من خلال تعريفهن بالخصائص العمرية، والاحتياجات النفسية للطالبات في المراحل العمرية المختلفة. كما تsemهم برامج الإرشاد الطلابي المنفذة في المنشآت التعليمية وإدارات المناطق على الحد من أعداد المتسربات، وحيث الطالبات المنقطعت عن الدراسة وأسرهن على الانخراط في الدراسة، والوقوف على أسباب التسرب. كما أن أنظمة ولوائح القبول والتسجيل المطبقة في مراحل التعليم العام تتيح عودة الطالبات المنقطعت عن الدراسة لمدة طويلة، لإكمال تعليمهن عبر برامج المراكز الناظمية لتعليم الكبار، وكذلك مدارس تعليم الكبار للمرحلتين المتوسطة والثانوية، وقد صدر قرار معالي وزير التعليم رقم (٢٠٦٤٠٧) وتاريخ ٢٤/٧/١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٦/٥/٢م، بتشكيل لجنة لدراسة وضع التسرب ونسب الالتحاق بالمدارس في السن الدراسي وقد أطلقت وزارة التعليم خطة تهدف إلى تحقيق معدل التحاق قدره ١٠٠٪ في مرحلة التعليم الابتدائي، وتحقيق معدل التحاق قدره ٩٨٪ من خريجي التعليم الابتدائي بالمرحلة المتوسطة، و٩٥٪ من خريجي التعليم المتوسط بالمرحلة الثانية. كما تضمنت الخطة زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في افتتاح المدارس بحيث تصل هذه المشاركة إلى ما نسبته ١٥٪ ب نهاية الخطة.
